

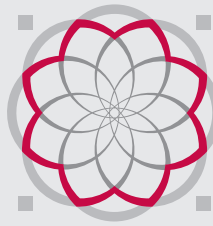
تطبيق

أجندة ٢٠٣٠

الفرص والتحديات

في الأردن

مركز الفينيق للدراسات
الاقتصادية والمعلوماتية



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

UNDEF
The United Nations
Democracy Fund



FNUD
Fonds des
Nations Unies
pour la démocratie

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

©2017

المقدمة

(الهدف 1): وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8): والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها (الهدف 10). وفي حالة الأردن، أدى هذا إلى معالجة النواقص الأساسية في رؤيته التنموية نظراً إلى ارتباطه بثلاث من المسائل الأكثر إلحاحاً ربما التي يجب معالجتها لتعزيز التنمية المستدامة في المملكة وحماية حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها، أي الفقر وعدم المساواة والعمل اللائق.

في عام 2015، تم إصدار وثيقة جديدة في الأردن بعنوان «الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنية»، حددت فيها الحكومة لائحة مفصلة من الأهداف التنموية والإجراءات التي يجب اعتمادها لتحقيقها. ونظراً إلى إصدار الوثيقة قبل مصادقة الأردن على أهداف التنمية المستدامة، لم تتم الإشارة صراحة إلى هذه الأخيرة في النص. بيد أن العديد من الأهداف المدرجة تتلاءم مع الرؤية المحددة في أهداف التنمية المستدامة، ما يعني أن الوثيقة تعكس بالتأكيد الالتزام المستمر للأردن بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية داخل حدوده.

وستقدم هذه الورقة التي وضعت كجزء من مبادرة على مستوى المنطقة لمحة عامة عن التنمية المستدامة في الأردن على أساس أهداف التنمية المستدامة، أي أخذ الأهداف الملحوظة في الأجندة الدولية للتنمية المستدامة ومؤشراتها ذات الصلة في الاعتبار. وفي ضوء المبادرة الإقليمية الأوسع نطاقاً وتركيزها، وهي مبادرة وضعت خلال المداولات مع مجموعة متنوعة من الخبراء وفي ما بينهم، ستشكل ثلاثة أهداف تنمية مستدامة موضوع هذه الدراسة: الهدف الأول المتعلق باستئصال الفقر، والهدف الثامن المتعلق بالتنمية الاقتصادية الشاملة والعمل اللائق، والهدف العاشر المتعلق بعدم المساواة.

وستتألف الورقة من ثلاثة أقسام. وسيقدم القسم الأول لمحة عامة عن السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للأردن، وهو يتضمن العوامل الخارجية والداخلية المنشأ على السواء. بتعبير آخر، سيقدم نوعاً من مسودة للإطار القانوني والسياسي للأردن، ونقاط ضعفه الاجتماعية والاقتصادية، وفروقاته الإقليمية، وجهاته الفاعلة الرئيسية، في سياق عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والحرب في سوريا والعراق، وأزمة اللاجئين، وما إلى ذلك. وسيتطرق القسم الثاني إلى التزام الأردن بأجندة التنمية 2030 وكيف انعكست هذه الأجندة على الاستراتيجيات الوطنية. وسيقدم القسم الثالث تقييماً للاستراتيجيات القائمة ونواقصها في ضوء التحديات التي تواجهها المملكة في تعقب المجالات الأساسية الثلاثة قيد الدراسة، أي الفقر والعمل اللائق وعدم المساواة. وسيناقش هذا القسم التغييرات التي يجب إدخالها على صعيد صانعي السياسات والمانحين والمقرضين والمجتمع المدني والفاعلين في القطاع الخاص، من أجل

ما زالت المملكة الأردنية الهاشمية، ورغم نجاحها في المحافظة على درجة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، تواجه الآثار المضطربة للربيع العربي، وقد ناضلت خلال الأعوام الماضية من أجل تلبية تطلعاتها التنموية الخاصة ومعالجة الهواجس الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً. وفي أعقاب الأزمة المالية في عام 2008، ومع تفاقم أزمة اللاجئين السوريين أخيراً، تعين على الأردن، وهو الذي كان يعاني من نقص حاد في الموارد، أن يواجه عدداً من التحديات الخطرة لضمان الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والرفاه والتماسك السياسي في آنٍ معاً. وتطلبت مواجهة هذه العقبات عملية إعادة تقييم وإعادة تطوير ثابتة لاستراتيجيات الأردن وسياساته وأولوياته، والتي أدت مجتمعة إلى انعدام الاستمرارية وعدم تلاؤم في استجابة المملكة لنقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية - وهو عدم تناغم تفاقم بدوره نتيجة التعديلات الحكومية المتتالية¹ (تم بين عامي 2007 و2016 تعيين 7 رؤساء وزراء مختلفين).

في عام 2004، تم التعبير عن التزام الأردن بالتنمية المستدامة في التقرير القطري الأول حول الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015، والذي قدمته الأمم المتحدة في قمة الألفية في عام 2000. وكان للتقرير وقع كبير على صنع السياسات وبُذلت جهود لإدخال الأهداف الثمانية مع مقاصدها ومؤشراتها ذات الصلة في الاستراتيجية التنموية للأردن. إلا أنه رغم هذا الالتزام، كان تقدم الأردن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متواضعاً في أفضل الأحوال. وعلى وجه التحديد، حصل تقدم ضئيل في هذه المجالات التي استعدت تغييراً هيكلياً وفي هذه الأهداف التي تطلبت تناغماً بين السياسات واستمرارية التمويل واستدامته. بناءً عليه، يبقى استئصال الفقر والمجاعة، وتوفير التعليم الأساسي للجميع، ودعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحد من الوفيات لدى الأطفال، وتحسين الرعاية بالأمومة، وتحقيق الاستدامة البيئية من الأولويات التنموية للأردن، مع العديد من التحديات الأساسية التي يجب معالجتها.

وفي عام 2015، وهي السنة التي كان يُفترض فيها انتهاء صلاحية الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمدت الأمم المتحدة قراراً جديداً يتعلق بأجندة التنمية لما بعد عام 2015، حدد لائحة جديدة من أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. وهدفت أجندة التنمية الجديدة المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية إلى الحلول مكان الأهداف الإنمائية للألفية المنتهية الصلاحية، وتجاوزت بشكل كبير أهداف الألفية الثمانية الأصلية لتشمل عدداً من التحديات التنموية التي لم يُؤتَ على ذكرها من قبل. ومن بين هذه الأهداف: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

1 في الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2016 لوحدها، تم تعيين 7 رؤساء وزراء مختلفين.

من خلال المفاوضات الجماعية. في الوقت نفسه، تراجع القطاع العام الذي يعتبر مورداً أساسياً للعمال النظامية والذي يدفع عموماً أجوراً أفضل، ويقدم منافع كالإجازات السنوية وإجازات الأمومة والمرض والضمان الاجتماعي، نتيجة الاقطاعات فيه. علاوةً على ذلك، وفي ما يتعلق بوظائف القطاع العام، أشار العمال إلى عمليات توظيف غير عادلة حيث إن للعلاقات الشخصية (الواسطة) غالباً دور أكبر من المهارات والخبرة الفعلية في تأمين الوظائف.

بالإضافة إلى السياسات الصديقة للأعمال التي توصي بها مؤسسات التمويل الدولية المقرضة، تمارس مؤسسات الأعمال والشركات الكبرى نفسها، والمثلة في غرفتي التجارة والصناعة، تأثيرها الاقتصادي والسياسي بانتظام على صانعي السياسات خدمةً لمصلحتها. وعلى العكس، يتم إلى حد كبير تجاوز رأي المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن في ما يتعلق بوضع السياسات. وعلى غرار الحركات العمالية الوطنية المستقلة، يجري استثناءها من العمليات السياسية الاستشارية والحوار الاجتماعي، مع تمثيل منظمات أصحاب العمل بصورة شبه حصريّة مؤسسات الأعمال الكبرى، مع إبعاد المؤسسات الأصغر حجماً عن التصويت أو دمج مجلسي إدارة الغرفتين.

ولإعطاء مثل توضيحي عن الطريقة التي تؤخر بها مؤسسات الأعمال الكبرى عمليات صنع القرار في الأردن، تجدر الإشارة إلى كيفية اتخاذ الحكومة الأردنية بعد ضغوط مستمرة من المنظمات العمالية القرار برفع الحد الأدنى للأجور الذي توقف عند مستوى غير ملائم مقداره 268 دولار في الشهر منذ عام 2012. لكن بعد ضغوط مارسستها غرفتنا للتجارة والصناعة، تراجعت الحكومة عن هذا الإجراء.

علاوةً على ذلك، أدى انعدام الاستقرار الإقليمي والهواجس الأمنية المتنامية إلى تخصيص مبالغ أكبر للإنفاق العسكري والأمني، ما أدى مترافقاً مع التقشف إلى تراجع جودة وتوفير الخدمات العامة على غرار الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. كما أن أزمة اللاجئين، والتدفق المستمر للعمال المهاجرين، ومعدلات الخصوبة العالية للبلاد قد ساهمت جميعها في استهلاك الخدمات العامة والبنى التحتية. وعلى وجه التحديد، بقي وصول نظام الضمان الاجتماعي إلى الأردن محدوداً وشمل 1.2 مليون عامل فقط - ليس أكثر من ثلثي العاملين في القطاع النظامي. وبالنسبة إلى القطاع غير النظامي، حيث تُندَر تغطية العمال بأي نوع من التأمين أو الحماية الاجتماعية من أي نوع كان، تشير الأرقام الأخيرة التي تعود إلى عام 2012 إلى أنه يضم حوالي 44% من مجموع القوى العاملة³ (النظامية وغير النظامية) في المملكة. ويكتسب هذا النقص في مساعدات الحماية الاجتماعية والتغطية أهمية لأنه اعتباراً من عام 2010 (العام الأخير الذي تتوفر عنه بيانات شاملة) كان ما نسبته

إيجاد بيئة تشغيل أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن، مع النظر في أهمية الآليات الفاعلة لتنفيذ البرنامج والسياسة. وستُختتم الورقة بقسم يهدف إلى تلخيص نتائجها الرئيسية التي سنستكمل بلائحة شاملة من التوصيات المحددة.

المشهد الاجتماعي والسياسي المشاهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للأردن

خلال الأعوام الماضية، حقق الأردن نمواً متزايداً بالاعتماد على الهبات والقروض الأجنبية، والتي تشكل في الوقت الراهن حوالي ثلث النفقات العامة. ومنذ عام 1989، ناضلت المملكة من أجل مقاومة الصدمات والأزمات الاقتصادية المتتالية وكان عليها الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتلبية احتياجات الموازنة الخاصة بها. وبشكل عام، تطلب تأمين قروض صندوق النقد الدولي بصورة خاصة الموافقة على بعض الشروط، لاسيما على شكل برامج تعديل هيكلية، ما أعاق حرية صانعي السياسات في وضع التشريعات وتنفيذها من دون قيود. وفي مقابل القروض الضرورية جداً، أُجبر الأردن على الموافقة على إجراءات مثل خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتقليص الإعانات ووقفها بالكامل، واقتطاعات القطاع العام، بما في ذلك تجميد الأجور والحد من التوظيف في القطاع العام، والإصلاحات الهادفة إلى إعطاء الأفضلية لمؤسسات الأعمال والشركات الكبرى الأجنبية في غالبية الأحيان، والتي تضمنت تنفيذ سياسات مخففة خاصة بالأجور وآليات توظيف مرنة (أي تسهيل عمليات التسريح).

إلى ذلك، تضمنت الشروط التي يفرضها المقرضون بما يتلاءم مع دفع منظمة التجارة العالمية إلى أوسع عملية تحرير من نوعها للتجارة، التركيز بشكل أكبر على استيراد المنتجات على حساب الإنتاج الوطني - وهو إجراء قضى بصورة شبه كاملة على القطاع الصناعي للأردن. وفي موازاة ضغوط الإنتاج الوطني للسلع القابلة للتصدير، ازدهر قطاع الخدمات مترافقاً مع ارتفاع كبير في العمالة غير النظامية. وأظهرت أرقام صدرت أخيراً أن حوالي 81% من القوى العاملة الوطنية كانت في عام 2015 تعمل في قطاع الخدمات² المقسّم بدرجة كبيرة في الأردن - ونعني بذلك أن غالبية المؤسسات تعمل في الاقتصاد غير النظامي. وبالنسبة إلى حقوق العمال وسبل معيشتهم، كان لهذا وقع كبير لا ينحصر سببه في أن الموظفين ينالون في غياب العقد الخطي مقداراً محدوداً جداً، في حال وجوده، من الأمن الوظيفي، ويقبضون عموماً أجوراً ما دون الحد الأدنى، ويقيمون خارج نطاق وصول آليات الحماية الاجتماعية، بل يتعداه إلى الطابع غير النظامي للعمالة وانقسامات قطاع الخدمات التي يستحيل معها العمل النقابي الفاعل، ما يؤدي إلى عجز العمال عن تأمين ظروف عمل ومعيشة أفضل

3 دائرة الإحصاءات العامة، «القطاع غير النظامي في الأردن»، 2012.

2 صندوق النقد العربي، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2015.

النقابات الحرة في حدود القانون، فيما يوضح قانون العمل أن العضوية في نقابة يجب ألا تحدّ من حصول عامل على عمل. كما أن حرية تكوين الجمعيات تدعمها المادة 128 التي تنص على ما يأتي: «لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها». إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالمعايير الدولية، صادق الأردن حتى تاريخه على سبع من أصل ثمانية اتفاقيات أساسية تشكل ركيزة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ويندرج هذا الإعلان الذي يكرس مبادئ «حرية تكوين الجمعيات والإقرار الفعلي بالحقوق في المفاوضات الجماعية، والقضاء على العمل الإكراهي، واستئصال عمالة الأطفال، وإنهاء التمييز في العمالة والمهنة» في صلب المعايير الدولية الخاصة بحقوق العمل.

في الأردن، ومنذ عام 2006، أي منذ نشر الاتفاقيات المصادق عليها في الجريدة الرسمية، شكلت هذه الاتفاقيات جزءاً لا يتجزأ من الإطار التشريعي الوطني، رغم انتهاكه باستمرار ضمن النظام الحالي. وكان من بين أوجه القصور اللافتة للحكومة الأردنية العجز عن المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم – وهي شائبة تدل على امتناع الأردن عن الإقرار الكامل بحقوق العمال بتأسيس النقابات وتولي المفاوضات الجماعية.

ومنذ عام 1976، هناك في المملكة 17 نقابة فقط تعمل تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن صاحب السلطة على الأنظمة والشؤون الداخلية للنقابات. في المقابل، ثمة علاقة قوية بين الاتحاد والحكومة، ما يجعله لا يجنح بعيداً عن الموقف الرسمي في غالبية المسائل. وثمة نظرة تعتبر أن الاتحاد وكل من النقابات الرسمية تعمل بصورة غير ديمقراطية، في ظل غياب الانتخابات في الاتحاد منذ 25 عاماً. إلى ذلك، لا تمثل النقابات الرسمية العمال في القطاع العام بما أن النظام الداخلي لموظفي القطاع العام لا يتضمن أي أحكام تتعلق بإضفاء الطابع النقابي على القطاع العام، رغم القرار الصادر عن المحكمة الدستورية في عام 2013 الذي يقرّ بحق الموظفين في حرية تكوين الجمعيات. وفي هذا الإطار أيضاً، وعلى عكس المبادئ عينها لتكوين الجمعيات المستقلة، نصّ قانون صادر عن الحكومة في عام 2014 على إخضاع نقابات القطاع العام في حال تأسيسها للنطاق القضائي للحكومة.

ومنذ قيام الحركة العمالية المستقلة الأردنية في عام 2011، واجهت هذه الأخيرة تحديات خطيرة. وما زال اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني النضير غير الرسمي وغير المعترف به والمستقل للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن. ونظراً إلى وضعه، لا يُسمح له بافتتاح مقر رئيسي، أو تحصيل رسوم العضوية، أو تولي المفاوضات الجماعية. كما يديره المتطوعون بالكامل ويخضع لضغوط مستمرة من الحكومة

14% من السكان يعيشون تحت خط الفقر⁴. وأخيراً، ثمة عامل أساسي آخر يتمثل بالتقارب بين الحد الأدنى للأجور (268 دولاراً في الشهر) ودخل سقف الفقر الأقصى الذي يعادل 565 دولاراً في الشهر لأسرة متوسطة الحجم. ويبلغ متوسط الأجور في الأردن حالياً حوالي 650 دولاراً في الشهر. وتفترض الأرقام الأخيرة أن 52% من الأردنيين يقبضون 565 دولاراً في الشهر أو أقل، فيما يقبض 72% منهم 706 دولارات في الشهر أو أقل⁵.

وخلال الأعوام الماضية، تراجعت قدرات استحداث الوظائف للأردن بشكل كبير. ففي حين كان الاقتصاد الأردني في فترة 2008/2007 قادراً على استحداث 70,000 وظيفة جديدة في السنة، انخفض هذا الرقم إلى 48,000 وظيفة مع نهاية عام 2015. وتتحول هذه الأرقام إلى سبب كبير للقلق عندما نأخذ في الاعتبار من ناحية أن سوق العمل الوطنية يجب أن تكون قادرة على استيعاب 100,000 إلى 120,000 شخص إضافي ضمن القوى العاملة سنوياً، ومن ناحية أخرى أن الأردنيين يتنافسون الآن على فرص العمل مع مئات الآلاف من العمال المهاجرين واللاجئين الراغبين في العمل لساعات أطول لقاء أجور ومنافع أقل، ما يؤدي إلى تدهور ظروف العمل عبر البلاد ويفرض تحديات خطيرة على تحقيق هدف التنمية الشاملة الثامن (المتعلق بالعمل اللائق) في الأردن.

بالإضافة إلى ذلك، سببت أزمة اللاجئين تصاعداً في عمالة الأطفال في الأردن. فنظراً إلى الحاجة، تعجز العديد من الأسر عن توفير التعليم لأطفالها الذين يتعين عليهم عوضاً عن ذلك المساهمة في دخل الأسرة. وعلاوة على ساعات العمل الطويلة الاعتيادية (10-12 ساعة في اليوم) لقاء أجور ضئيلة (70-112 دولاراً في الشهر)، غالباً ما يكون الأطفال العاملون عرضة للإساءة الجسدية والعاطفية. وفي الأردن، تفترض التقديرات الأخيرة أن عدد الأطفال العاملين (ما دون سنة 16 عاماً) يمكن أن يصل إلى 100,000.

وبما أن العمال يواجهون ظروفاً صعبة في سوق العمل الوطنية، أعاققت البيئة الاجتماعية والسياسية في الأردن قدرتهم على ممارسة حقوقهم الدستورية في حرية تكوين الجمعيات والتجمع لتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم. ويتضمن الدستور الأردني وقانون العمل على السواء أحكاماً واضحة تحمي حق العمال في التنظيم، إذ تنص المادة 23 (و) من الدستور المعدل في عام 2011 على جواز تأسيس

4 «الأردن 2015: رؤية واستراتيجية وطنية»، 2015.

5 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، «التقرير السنوي 2015»، 2016.

6 دائرة الإحصاءات العامة، «التقرير السنوي 2015»، 2016، متوفر على: http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/archive/job_creation/2016/Yearly_2015.pdf

7 منظمة العمل الدولية، «التقرير السنوي عن العمالة العالمية»، 2015.

8 مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، «عمالة الأطفال في الأردن: الواقع يتجاوز السياسة»، 2016.

بأهداف التنمية المستدامة حول أربع أولويات أساسية هي تطوير «خارطة طريق» توجهها أهداف التنمية المستدامة لدمج أجندة التنمية 2030 ومؤشراتها في الاستراتيجيات القطاعية المختلفة، أي من خلال استشارات مع المجتمع المدني (الأولوية 1)؛ ولزيادة وعي المجتمع المدني في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (الأولوية 2)؛ ولتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية وموظفيها لتنفيذ البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتقييمها (الأولوية 3)؛ ولتطوير نظام رصد وطني مخصص للإشراف على متابعة مقاصد أهداف التنمية المستدامة على أساس مؤشرات أجندة 2030 البالغ عددها 231 مؤشراً، فضلاً عن المؤشرات الخاصة بالمملكة البالغ عددها 580 والتي طورها الأردن خلال الأعوام الماضية (الأولوية 4). ومن بين الأفكار التي يناقشها المسؤولون، من دون تأكيدات حتى الآن بالنسبة إلى تنفيذها، يمكن ذكر إجراء الأبحاث الإحصائية لكل محافظة بحسب أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية؛ وتشكيل فريق وطني مؤلف من الحكومة والقطاع الخاص وممثلي منظمات المجتمع المدني لمتابعة الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ وتشكيل مجموعات عمل صغيرة مخصصة لمجموعات واسعة من أهداف التنمية المستدامة بناء على ورش عمل سابقة. وفي الوقت الراهن، يجري العمل على وضع وثيقة وطنية ستدمج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في جميع الاستراتيجيات القطاعية. وتتمثل إحدى العقبات اللافتة التي تمت ملاحظتها في غياب المؤشرات الملموسة لهدفي التنمية المستدامة 10 و16. كما دارت محادثات حول تشكيل فريق وطني يعمل على هذين الهدفين.

وفي ما يتعلق بالمقاصد المحددة لأهداف التنمية المستدامة، وفي حين أن الاستراتيجية الوطنية الأنفة الذكر بعنوان «الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنية» تركز على بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للأردن، فإنها تعجز عن التطرق إلى بعض من هذه المقاصد التي تشكل أيضاً عقبات كبيرة تعترض المملكة. وبالنسبة إلى هدف التنمية المستدامة 1، والخاص بالقضاء على الفقر «بجميع أشكاله»، فثمة قسمان فرعيان من الوثيقة (1.2.4 و 1.2.5) ذاتا صلة بشكل محدد بما أنهما يتناولان توالياً «الفقر والمجموعات المحرومة» و«تكلفة المعيشة». ويبدأ القسم 1.2.4 بتقديم التأكيد المشكوك فيه إلى حد ما بأن «الأردن قد طور شبكة أمان اجتماعي قوية وواسعة النطاق»¹¹ الأمر الذي أدى إلى «مكاسب كبيرة ومهمة في الحد من الفقر وإيجاد مجتمع أكثر مساواة». وفي موضوع المساواة الذي يتعلق بهدف التنمية المستدامة 10، أي الحد من انعدام المساواة «داخل البلدان وفي ما بينها»، تشير الوثيقة إلى ارتفاع متوسط معدلات الفقر بشكل كبير عند استثناء محافظات عمان وإربد والزرقاء، وإلى ضرورة التطرق إلى

بهدف تفكيكه. وهناك نقابات مستقلة أخرى غير متحالفة مع اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني رغم مواجهتها هي أيضاً عوائق مشابهة. وتشكل سيطرة الحكومة على الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ونفورها العام حيال الحركة العمالية المستقلة أداة لعملية إضعاف الطابع المركزي السياسي الجارية في الأردن. في الواقع، ذهب بعض المراقبين بعيداً بالقول إن الديناميكيات السياسية في المملكة باتت مشابهة بشكل متزايد لتلك الخاصة بالملكية المطلقة. في الوقت نفسه، تعاني المملكة من نقص في الشفافية السياسية ومن مستويات مرتفعة من الفساد الرسمي⁹ والتهرب الضريبي¹⁰، ما يترك أثراً كبيراً على ميزان المدفوعات الوطني. لذلك وبالإضافة إلى العوامل المشار إليها أعلاه، يستمر الأردن في الاعتماد بشكل كبير على القروض الأجنبية – وهو اعتماد لا يتيح لصانعي السياسة إلا الامتثال لنماذج تنموية تفرضها مؤسسات تمويل دولية على غرار صندوق النقد الدولي. وبطبيعة الحال، أدى الاعتماد على الاقتراض إلى ارتفاع الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة بلغت 95% من إجمالي الناتج المحلي.

أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وتكاملها ضمن الاستراتيجية الوطنية

تدل الرؤية التنموية للأردن لعام 2025 على فهم للتحديات التي يواجهها في بعض المسائل وفقاً لأجندة التنمية المستدامة لعام 2030. بيد أن مواجهة هذه التحديات ستطلب مستوى من المشاركة والتعاون والشمولية لم يُتح حتى هذه اللحظة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وفي هذا الإطار، مثل تشكيل حكومة جديدة في أيار/مايو 2016 وانتخاب مجلس نواب جديد في أيلول/سبتمبر من العام نفسه فرصة كبيرة للإصلاح وإعادة تقييم المقاربة التنموية الوطنية وإعادة تطويرها.

وأعلنت الحكومة الأردنية أنها ستدخل جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 إلى جانب 169 مقصداً و231 مؤشر أداء ذات صلة في رؤيتها الوطنية، وفقاً لأولويات المملكة وقدراتها – بطبيعة الحال باستثناء المقاصد التي لا تعني المملكة على غرار ما هو متعلق بحماية الأشكال المحددة للحياة البرية غير المتواجدة في الأردن. وحتى اليوم، باشرت الحكومة الأردنية بدراسة جميع الأهداف والمؤشرات مع الأجهزة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وأعربت عن نيتها تقديم مراجعة وطنية طوعية للأمم المتحدة في تموز/يوليو 2017، مقدمة تقريراً حول التنفيذ والإنجازات.

وبحسب مصادر رسمية، ستنحصر مقارنة الحكومة الخاصة

9 محمد مسلم، «صندوق النقد الدولي في العالم العربي: دروس غير مستفادة»، London: Bretton Woods Project, 2015، ص. 10.

10 وفقاً لتقديرات الحكومة، يستنزف التهرب الضريبي من خزينة الدولة 1,127 مليون دولار سنوياً.

11 «الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنية» (المختصر فيما بعد بالأردن 2025)، ص. 31.

ورغم بروز أفكار لإعادة تطوير النظام الإحصائي الوطني لتلبية متطلبات أجندة التنمية المستدامة، لم يتم حتى اليوم وضع أي خطة ملموسة. علاوةً على ذلك، يبقى من الضروري احتساب تكلفة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ما يصعب في الوقت الراهن تقييم مدى قدرة الحكومة على متابعة أجندة 2030.

وفي ما يتعلق بالشركاء المحتملين في التنمية، أتهمت الحكومة أصحاب العمل في القطاع الخاص بالتهرب الضريبي، وعدم الامتثال لسياسات الحد الأدنى للأجور، وسوء معاملة الموظفين (أمر غالباً ما أشار إليه المجتمع المدني)، والمجتمع المدني بانتقاداته الجامحة في مقابل العمل كشريك في تطوير حلول للتحديات التي تواجهها العمالة النسائية في المملكة. وبالنسبة إلى ضرورة الاستفادة من التغييرات المستمرة في الإطار الاجتماعي والثقافي، والذي هو مصدر العديد من العقبات الأكثر زخماً التي تعوق اندماج النساء في سوق العمل الأردنية، يبدو بأن الحكومة قد استسلمت لحتمية الوضع القائم الملموسة، بحيث إنه من الصعب مواجهة أو السعي إلى معارضة وجهات نظر الأردنيين حول مهام الجنسين وتقسيم العمل على هذا الأساس (مركز الفينيق، 2016).

وحالت عدم الرغبة المذكورة أنفياً في إدخال تغييرات هيكلية دون تمكن الحكومة من تطبيق حلول مخصصة للاعتلالات الاجتماعية والاقتصادية التي تصيب المملكة. وبذلك اعتمد عمل الحكومة على رسم سياسات غير مثمرة بدرجة كبيرة، فضلاً عن الافتقار إلى الإشراف والمتابعة الملائمين لتنفيذها. وكانت النتيجة التوصل إلى القليل من النتائج في ما يتعلق بالأهداف التنموية التي تتطلب تغييراً هيكلياً. وإلى جانب سوء الإدارة المزمّن للموارد الوطنية (هدف التنمية المستدامة 12)، وعدم تشجيع مشاركة المواطنين، وضعف الشفافية والمساءلة لدى الحكومة (هدف التنمية المستدامة 16) - ما أدى بدوره إلى تفاقم انعدام الثقة في الحكومة - يمكن القول إن العجز عن متابعة التغيير طويل الأمد من خلال إعادة التقييم الهيكلية للإطار السياسي والإداري للمملكة، قد شكل نقطة الضعف الرئيسية في التطورات التنموية للأردن.

وبالنسبة إلى المجتمع المدني، ما زال العديد من العقبات يعوق قدرته على التحول إلى شريك فاعل في التنمية. ومن هذه العقبات قانون الجمعيات لعام 2008 وتعديلاته في عام 2009، والذي حظر إنشاء أي مجموعات لديها «أهداف سياسية» أو التي تعتبر أنشطتها مهددة للنظام العام. وفي عام 2016، سعت التعديلات المقترحة على القانون إلى جعله أكثر تقييداً، من خلال منع تشكيل أي مجموعة تهدف «الأمن القومي، أو السلامة العامة، أو الصحة العامة، أو النظام العام، أو الأخلاق العامة، أو حقوق الآخرين وحرياتهم». بالإضافة إلى ذلك، من شأن التعديلات المقترحة رفع العدد المطلوب للأعضاء المؤسسين من 7 إلى 50، ما يصعب كثيراً على المنظمات الصغيرة الحجم والمجتمعية اكتساب صفة رسمية.

الفروقات بين المناطق كأولوية. وفي القسم الفرعي التالي، تُوصف مكاسب المملكة في معالجة الفقر وعدم المساواة على أنها «هشة»، ويتم التشديد على أن المستويات الحالية للإنفاق الاجتماعي غير مستدامة، في ضوء أزمة اللاجئين والنمو السكاني المتوقع، وأنه يجب إعادة تطوير أنظمة الدعم الاجتماعي من أجل استهداف «المعوزين فعلياً» بشكل أفضل¹².

ويُعنى القسمان 1.1.4 و1.1.5 تالياً بالمشاركة في القوى العاملة والعمالة، أي في ما يتعلق مباشرة بهدف التنمية المستدامة 8 الخاص بالنمو الاقتصادي الشامل، والعمالة، والعمل اللائق. ويبدأ القسم 1.1.4 بالتأكيد أن «نموذج التنمية الحالي غير قادر على تعزيز استفادة الشباب من الفرص الكامنة في الاقتصاد الوطني»¹³، من دون الإتيان على ذكر أي قلة محتملة في الفرص إلى حين ذكر أن معدلات عدم النشاط العالية جداً للأردن، خصوصاً لدى النساء، تسلط الضوء على أن «النموذج التنموي الحالي لا يحدث بوضوح عدد الوظائف والجودة التي يطلبها المواطنون»، رغم أنه «على مواطنينا أن يرغبوا في تأدية الوظائف المتوفرة في المملكة»¹⁴. وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، تشدد الوثيقة على التفاوت في العمالة والأجور بين الجنسين، وهو أكثر انتشاراً وشدة منه في بلدان مشابهة كالجزائر والمغرب ومصر وموريتانيا. سيكون لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل بين 15% و17% بحلول سنة 2025 «أثار إيجابية كبيرة على النمو الاقتصادي في الأردن، بنسبة 5% على الأقل بحلول سنة 2025»¹⁵.

وبالنسبة إلى دعم العمالة، تبرز وثيقة الأردن 2025 بعضاً من التحديات الرئيسية التي يجب التطرق إليها: عدد العمال الأجانب في المملكة، والمرتببط بتصاعد «ثقافة العار» التي تردع الأردنيين عن ممارسة بعض أنواع المهن التي يعتبرونها شائنة؛ والطابع غير النظامي لعمل العمال المهاجرين؛ وعدم تناغم العرض والطلب في سوق العمل؛ والسلوكيات الاجتماعية حيال العمالة في بعض المجالات على غرار الأعمال المهنية والمهن الفنية؛ وانتشار الواسطة. ولم يتم الإتيان على ذكر التحديات التي تواجهها الحركات العالمية أو وضعية حرية تكوين الجمعيات في المملكة.

وفي إطار متابعة أهداف التنمية المستدامة بصورة خاصة، أشار المسؤولون إلى عدد من العقبات. على سبيل المثال، تعتبر تغطية دائرة الإحصاءات العامة محدودة في ما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والبالغ عددها 231 لأنها تغطي 71 منها فقط. وبالإضافة إلى هذه المؤشرات الغائبة البالغ عددها 71، لا تتوفر البيانات لثمانين مؤشراً آخر، ولا يمكن تقدير 80 رقماً آخر إلا من خلال البيانات غير المباشرة.

12 المرجع نفسه.

13 المرجع نفسه، ص. 27.

14 المرجع نفسه.

15 المرجع نفسه، ص. 28.

وتمثلت عقبة أخرى في النقص الحاد في قدرة الفاعلين في المجتمع المدني. فالعديد من المواطنين الأردنيين يفتقرون إلى فهم مناسب للإطار السياسي والاجتماعي في المملكة، والأدوات المتاحة لهم لإسماع أصواتهم وطلب المساعدة، فيما تعتبر أهداف التنمية المستدامة وضعف المهارات الشخصية والتواصلية أمراً مشتركاً بين جميع القطاعات والطبقات. ورغم سعي منظمات المجتمع المدني إلى تحقيق أهداف تتلاءم مع أجندة التنمية 2030، فإن غالبيتها تفعل ذلك من دون علمها. ويعتبر المجتمع المدني في الأردن مقسماً بدرجة كبيرة، ما يجعل منظمات المجتمع المدني تعمل بصورة فردية وضمن أطر محدودة نسبياً. وفي سياق مشابه، تتطرق التقارير الإعلامية إلى مسائل تعني أهداف التنمية المستدامة ولكنها نادراً ما تشير صراحة إلى أهداف 2030. ورغم الجهود التوعوية التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وعدد محدود من المؤسسات الأخرى، ما زال المجتمع المدني والجمهور العربي غير مدرك على نطاق واسع أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، ومن الناحية الفنية، ثمة رغبة عامة في تكوين فهم أفضل للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولطرق مناصرة الحماية والتقدم، فضلاً عن قدرات تنظيمية أكثر فاعلية.

وتمثل الانتخابات النيابية الأخيرة وتشكيل حكومة جديدة فرصة لتغيير مقاربة المملكة حيال التحديات التي تواجهها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبصورة خاصة، فإنها تشكل فرصة لوقف العملية الصارمة للمركزية السياسية والإدارية التي شهدتها الأردن خلال الأعوام الماضية. وأعرب رئيس الوزراء هاني الملقى في كلمته أمام مجلس النواب في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 عن تمنيات حكومته بتعزيز المشاركة الشعبية في الجهود التنموية وتولي عملية لامركزية¹⁸. غير أنه جرى التركيز على الاستقلالية البلدية وللمحافظات، ويبقى المجتمع المدني مهماً إلى حد بعيد كشريك في التنمية، رغم أن المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية هي من أكثر الجهات الفاعلة المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن.

ويشكل عدم مبادرة الحكومة إلى الحوار مع المجتمع المدني أحد المصادر الرئيسية للتنافس الاستراتيجي المزمع للمملكة في متابعة التنمية المستدامة. بتعبير آخر، يعوق غياب التعاون النظامي بين الإدارات المركزية والمحلية من ناحية والمجتمع المدني من ناحية أخرى تحقيق ما تطلق عليه الأمم المتحدة «المقاربة الوحيدة» التي تتضمن ضرورة تطوير استراتيجية موحدة قائمة على مبادئ التعاون مع التشديد على مضاورة الجهود لتحقيق الأهداف التنموية.

وسعت أجهزة الأمم المتحدة أخيراً إلى التعاون مع الحكومة الجديدة من أجل إعادة تطوير إطار شراكة التنمية الاستراتيجية للأمم المتحدة بطريقة تتطرق بأفضل

منذ إطلاق أهداف التنمية المستدامة 2030، ظهرت بعض الأدلة على التزام الحكومة الأردنية بتحقيقها. لكن ويا للأسف لم يتم تنفيذ أي برنامج، وبقيت كل الجهود التي بُذلت حتى اليوم نظرية وإعدادية في الأساس ومركزة على رسم السياسة ووضع الاستراتيجية، ويجب تحويلها إلى إجراءات ملموسة. وفي حين تستخرج دائرة الإحصاءات العامة الخلاصات الضرورية لرسم السياسة، تتولى وزارة التخطيط مسؤولية تطوير سياسات من هذا القبيل والإشراف على تنفيذها. لكن مع اقتراب عام 2016 من نهايته، لا تظهر الحكومة أي نية لإدراج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتها الوطنية، ما يعكس بعضاً من عدم الإدراك لأهمية إدراج الاندفاع الدولية لتعزيز حقوق الإنسان في أجندة التنمية الوطنية. إلى ذلك، تراجعت المبالغ العامة المخصصة لمكافحة الفقر (هدف التنمية المستدامة 1) في

إلا أن التزام المجتمع المدني الأردني بأهداف أجندة التنمية 2030 ومبادئها كان واضحاً من خلال عدد من المبادرات كان الأكثر زخماً من بينها تشكيل تحالف منظمات مجتمع مدني تحت اسم منتدى الأردن لأهداف التنمية المستدامة 2030. ويعمل حالياً أعضاء التحالف البالغ عددهم حوالي 200 منظمة مجتمع مدني من قطاعات ومجالات تركيز مختلفة على تطوير إطار تنظيمي وتنفيذ برنامج لبناء القدرات الداخلية. وفي المستقبل، يأمل شركاء المجتمع المدني في أن يشكل المنتدى منصة يمكن أن تساهم عبرها منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن.

المسار المستقبلي وفرص الحاضر

ووزارة التخطيط، «البرنامج التنموي التنفيذي»، 2013-2016

17 Labor Watch، «معدلات البطالة عالية خلال الفصل الرابع من عام 2016» (المصدر: دائرة الإحصاءات العامة). متوفر على: <http://www.labor-watch.net/en/read-news/1850>

18 «الحكومة تقدم البيان الوزاري إلى مجلس النواب»، 17 Jordan Times، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

على حساب التغيير الحقيقي والعميق. بالإضافة إلى ذلك، ما زال من الضروري دمج أهداف التنمية المستدامة نفسها بصراحة في المقاربة الوطنية للتنمية. بتعبير آخر، لا بد من إجراء إعادة تقييم شاملة لمشكلات المملكة وللاستراتيجيات الأكثر فاعلية لمعالجتها، تحت طائلة تكرار الأخطاء الماضية والمحافظ على إطار غير فاعل.

وبموجب النموذج الحالي، يسيء الأردن بشكل كبير استخدام رأسماله الاجتماعي المحتمل الذي يمكن اعتباره أكبر تحدٍ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن. ويعاني المجتمع المدني - وهو الفاعل الرئيسي الذي يسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية في المملكة - من نقص مزمن في القدرات وقد مُنِعَ مراراً وتكراراً من إبداء الرأي وتأدية دور في وضع استراتيجيات تهدف إلى مواجهة تحديات كالثغرات الجندرية، والفقر، والبطالة، ودعم معايير العمل الدولية. من ناحية أخرى، فإن الحوافز قليلة أو غائبة لجعل القطاع الخاص شريكاً في التنمية. في الواقع، أدت استراتيجية إعطاء الأولوية للقدرة التنافسية للاقتصاد الأردني على حساب تعزيز ظروف العمل اللائق مع إهمال قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل كبير إلى إدامة أو حتى تفاقم بعض العقبات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً في البلاد.

لكن التغييرات السياسية الحالية في المملكة - تشكيل حكومة جديدة وانتخاب مجلس نواب جديد - تشكل فرصة قيّمة لتغيير الوتيرة القائمة. فمع إعراب رئيس الوزراء المعين حديثاً هاني الملقى عن رغبة حكومته في تعزيز اللامركزية، انتعشت الآمال في أن يكون للإدارة الجديدة الرغبة والقدرة على إيجاد البيئة الضرورية لتنسيق وتعاون أوسع بين الحكومة والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث سيؤدي هذا الأخير دوراً محورياً في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. في الواقع، يمكن التحجج بأن المجتمع المدني غير قادر لوحده على ضمان اتساع النطاق والوصول الذي يتطلبه تنفيذ استراتيجيات تنمية مستدامة في الأردن.

وفي ضوء الخلاصات التي تم التوصل إليها في سياق هذا التحقيق، تعتبر التوصيات الآتية ملائمة:

- تعزيز الحوار مع شركاء المجتمع المدني ودعم اندماجهم في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- دعم الوعي لأهداف التنمية المستدامة وتكثيف الجهود الوطنية الآيلة إلى تحقيق مقاصدها؛
- إدراج مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الأداء الخاصة بها في الخطط الاستراتيجية الوطنية؛
- توسيع نطاق وصول نظام الضمان الاجتماعي الوطني

شكل إلى أولويات المملكة في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وبينما تتعاون الأمم المتحدة مع كل من الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فقد ساهمت تالياً في سد الثغرة الناجمة عن عدم تلاؤم الجهود في الأردن، وسمحت باعتماد استراتيجية موحدة وشاملة لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المملكة. وفي سياق مشابه، تم في نيسان/أبريل 2015 إطلاق المنتدى الوطني للتنمية المستدامة الأردنية الذي عبر من خلاله ممثلو منظمات المجتمع المدني عن التزامهم بتعزيز أواصر التعاون في ما بينهم ومع الحكومة.

غير أنه وكما سبقت الإشارة أعلاه، تعاني منظمات المجتمع المدني في الأردن من نقص في القدرات المؤسسية فضلاً عن اعتمادها على الأموال الأجنبية وخضوعها لمجموعة واسعة من القيود القانونية. ولمعالجة نقاط الضعف هذه، أطلق مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، وهو منظمة غير حكومية مركزها في عمان، برنامج تدريب واسع النطاق يشمل أكثر من 40 منظمة مجتمع مدني محلية تتنوع مسارات عملها بين التطوير المؤسسي، وحقوق الإنسان، والمناصرة، وأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال هذه المبادرة، سعى المركز إلى تقوية المجتمع المدني ليتحول إلى شريك أقوى في التنمية المستدامة، رغم أن ذلك سيتطلب اتخاذ الحكومة خطوات في اتجاه إيجاد بيئة تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل فعلياً.

لكن القليل مما تتضمنه «الرؤية والاستراتيجية» للسنوات العشر المقبلة يحضّ على التفاؤل في ما يتعلق بموقف الحكومة من المجتمع المدني، نظراً إلى الاستمرار في التركيز على الدور المركزي للحكومة في تعزيز الظروف المعيشية وظروف العمل في المملكة والاستمرار في العجز عن أخذ الحاجة إلى حوار وتعاون أوسع بين مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأردن في الاعتبار. وبهدف التوصل إلى تنمية مستدامة ملموسة في الأردن، يجب تهيئة الظروف لتعاون شامل بين الحكومة ومجلس النواب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الخلاصات والتوصيات

في ضوء انعدام الاستقرار الإقليمي، والهواجس الأمنية، وأزمة اللاجئين السوريين، والهجرة الجامحة، وذلك من بين عوامل أخرى، كافح الأردن خلال الأعوام الماضية لتنفيذ استراتيجية طويلة الأمد ومتماسكة ومحقة للنتائج لبلوغ الأولويات التنموية. ورغم تحقيق بعض التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية، ما زال هناك العديد من التحديات الرئيسية التي تجب معالجتها، لاسيما ما يتعلق بمستويات الفقر، وتدني الأجور، والطابع غير النظامي للعمالة، ونظام الضمان الاجتماعي ذات الوصول المحدود، والفروقات الجندرية، وحرية تكوين الجمعيات. في الواقع، يبدو أن غالبية هذه التحديات ستبقى بلا معالجة في حال اختارت الإدارة الوطنية الإبقاء على النموذج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحالي

- لتأمين الحد الأدنى من المعايير المعيشية اللائقة للفئات السكانية الأكثر عوزاً؛
- تعزيز التعاون مع الجهات المعنية لكبح تناثر الجهود والعمل على تنفيذ استراتيجية موحدة خاصة بأهداف التنمية المستدامة؛
- إيجاد حوافز لدعم دور الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، أي بضمان احترام المعايير الدولية ومراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- الاعتراف بالحركة النقابية العمالية الجديدة والمستقلة والسماح للجهات الفاعلة فيها بالتحول إلى شركاء رئيسيين في الحوار الاجتماعي، واستخلاص أحكام خاصة بإنشاء نقابات مستقلة في القطاع العام؛
- رفع الحد الأدنى للأجور لتقليص خطر الفقر لدى الفئات الأقل أجراً إلى أدنى حد؛
- تنفيذ سياسات خاصة بالحد الأدنى للأجور في الاقتصاديين النظامي وغير النظامي على السواء لمعالجة آثار المنافسة غير العادلة من اللاجئين والعمال المهاجرين؛
- اتخاذ خطوات أكبر في دعم التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للنساء، لاسيما من خلال توفير حوافز لعمل النساء والمساواة في الأجر لتقليص الثغرات الجندرية في سوق العمل إلى أدنى حد؛
- تحفيز الشفافية الإجرائية والإدارية في الحكومة ووضع آليات تضمن متابعة أكثر ملاءمة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات.

المراجع

- صندوق النقد العربي، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، 2015.
- دائرة الإحصاءات العامة، «القطاع غير النظامي في الأردن»، 2012.
- «الحكومة تقدم البيان الوزاري إلى مجلس النواب»، 17 Jordan Times، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.
- منظمة العمل الدولية، «التقرير السنوي عن العمالة العالمية»، 2015.
- «الأردن 2015: رؤية واستراتيجية وطنية»، 2015.
- دائرة الإحصاءات العامة، «التقرير السنوي 2015»، 2016، متوفر على: http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/archive/job_creation/2016/Yearly_2015.pdf
- «المحافظة على الوعد وتحقيق التطلعات: التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية المستدامة»، الأردن، 2010.
- Labor Watch، «معدلات البطالة عالية خلال الفصل الرابع من عام 2016» (المصدر: دائرة الإحصاءات العامة). متوفر على: <http://www.labor-watch.net/en/read-news/1850>
- محمد مسلم، «صندوق النقد الدولي في العالم العربي: دروس غير مستفادة»، 2015، London: Bretton Woods Project، ص. 10.
- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، «الشباب الأردني: أزمة مستمرة، تضيق الخيارات»، 2016.
- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، «عمالة الأطفال في الأردن: الواقع يتجاوز السياسة»، 2016.
- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، «المشاركة الاقتصادية للنساء في الأردن: وقائع القطاع الخاص وتحدياته»، 2016.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، «التقرير السنوي 2015»، 2016.